



أثر إدارة مخاطر السيولة علي تحسين ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة- دراسة تطبيقية

بثينه محمد عبد الحميد حسن¹ ، عادل محمد محمد عبدالرحمن²، عادل عبدالهادي عبدالله¹

¹ معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

² أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - فرع أسيوط

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر السيولة على تحسين ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتطبيق على الشركات المدرجة ببورصة النيل المصرية، وفي سبيل الوصول لهذا الهدف تم وضع الفروض، وتم الاعتماد على التقارير والقوائم المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية خلال الفترة من 2015 حتى 2021 لعينة مكونة من عدد 10 شركات، وذلك باستخدام مقاييس إدارة مخاطر السيولة المتمثلة في نسبة التداول ونسبة التداول السريعة ونسبة النقدية وشبه النقدية، وقياس الربحية بمعدل العائد على الاستثمار، وقد تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فروض الدراسة. ومن خلال الدراسة التطبيقية توصلت الباحثة إلى رفض الفرض الرئيسي للدراسة والقائل بأنه "لا يوجد تأثير جوهري لإدارة مخاطر السيولة على تحسين ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية"، وبناءً على نتائج الدراسة تمكنت الباحثة من تقديم عدد من التوصيات والمقترحات، وكذلك تم تقديم آفاق البحث المستقبلية.

الكلمات الدالة: إدارة مخاطر السيولة، الربحية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بورصة النيل المصرية.

المقدمة

تعتبر السيولة المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي، والعمود الفقري للمشاريع الاقتصادية والتنمية، ويعد موضوع السيولة من أهم الموضوعات التي أولى لها الاقتصاديون العناية القصوى (حجاجي، ومحمدي، 2020، ص3)، وتشير السيولة إلى مقدار الأموال المتاحة للإستثمار، كما تساعد الشركة على تقياد حدوث التصفية والمشاكل الأخرى المصاحبة لبيع الأصول بأسعار أقل من قيمتها نتيجة عدم القدرة على سداد

الالتزامات عند الضرورة (Effiong & Ejabu, 2020, p.580)، كما تعتبر من أهم الأولويات لأي شركة، سواء كانت مالية أو غير مالية، هي كفاءة إدارتها لأصولها والتزاماتها. فعندما يتم إدارة موارد المشروعات بكفاءة، تتحقق نتائج ايجابية تتمثل في تعزيز ثقة المستثمرين في أمان استثماراتهم بل وأبعد من ذلك حيث تساعدهم علي اتخاذهم قرارات تتعلق بإستثماراتهم المحتملة في المستقبل داخل هذه المشروعات، فكل مستثمر حالي أو محتمل، سواء كان مالك، مدير، مورد أو مقرض يهتم بموضوع سيولة المشروع، لانه يعرف دورها المهم في تحقيق النجاح للأعمال (Mioducka & Małeczka, 2019, p.280) وقد تنشأ مخاطر تتعلق بالسيولة نتيجة عدم تطابق السيولة المطلوبة للمشروعات لسداد التزاماتها أو أداء عملها مع السيولة الموجودة وهو ما يطلق عليه بفجوة السيولة، والتي توصف بالفرق بين الموجودات والمطلوبات (Muriithi & Waweru, 2017, p.256).

تسعى الشركات جاهدة لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لديها وذلك حتى تضمن الوفاء بالتزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في أن العديد من الشركات منشغلة بتحديات إدارة استثماراتها وتحقيق أعلى معدل عائد من هذه الاستثمارات والتي قد تعرضها لمخاطر عالية، تتمثل في التخلف عن سداد الائتمان، كما يحتاج موردين المواد الخام إلي معرفة وضع السيولة للشركة قبل الموافقة علي مبيعات الائتمان ؛ كما يحتاج الموظفون أيضاً إلي معرفة قوة الشركة علي الوفاء بالتزامات واستحقاقات العمال في الوقت المناسب، كما يصبح تعظيم الأرباح شبه مستحيل عندما تكون إدارة السيولة ضعيفة ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الإعسار القانوني والفني نتيجة عدم دعم المقرضين ، وفقدان عروض الخصم من موردي المواد الخام ، ودوران الموظفين ، وخسارة أصول باقلا من قيمتها لتوفير سيولة (Ehiedu, 2014, p.82). وعلي الجانب الاخر عند إجراء أي معاملات تجارية، يجب على الشركة الحفاظ على التوازن بين السيولة والربحية (Bhunja, 2010, p.48)، ويتم قياس السيولة عن طريق نسب السيولة التي تعطي مؤشر لمقدرة المشروعات علي الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية أو أي أصول أخرى يمكن تحويلها إلي نقدية في فترة زمنية قصيرة (هندي، 2014، ص 62-63).

تساهم إدارة مخاطر السيولة بشكل كبير في نمو الأعمال وتحقيق النجاح للمشروعات، لأنها تعالج بشكل استباقي أوجه عدم اليقين بطريقة تقلل من التهديد ، وتزيد من الفرص وتعزز خلق القيمة من خلال تحقيق الأهداف الأساسية لهذه المشروعات، فهي تشتمل على العديد من الإجراءات ذات الصلة التي تتطوي على مخاطر: التخطيط والتقييم (التحديد والتحليل) والتعامل والمراقبة للسيولة، ونجد أن تخطيط مخاطر السيولة هو عملية تطوير وتوثيق إستراتيجية وطرق لتحديد وتتبع قضايا مخاطر السيولة، وتطوير خطط التعامل مع هذه المخاطر، وإجراء تحليل مستمر لمخاطر السيولة لمعرفة كيف تغيرت هذه المخاطر، وتخصيص الموارد الكافية حتى يتم إدارتها بشكل سليم يحقق النجاح والنمو لهذه المشروعات (Akomeah et al., 2017, pp.151-152).

وتأسيساً على ما تقدم عرضه يتبين لنا أهمية إدارة مخاطر السيولة كمنهج علمي يتم وفق خطوات ووسيلة رقابية لنفاذي الإفلاس وتحقيق البقاء للمشروعات بصفة عامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، واستقرار الأرباح من التغييرات والتباينات التي يمكن أن تحدث في بيئة الأعمال، ويكون ذلك بتبني المشروعات الصغيرة والمتوسطة ثقافة إدارة الخطر والتعامل معه وإدارته بما يتماشى مع استراتيجياتها المستقبلية، وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة لتحديد الأثر الذي يمكن أن تلعبه إدارة مخاطر السيولة في تحسين الأداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة

تمثلت أهمية الدراسة في قسمين "نظرية وتطبيقية" على النحو التالي:

الأهمية العلمية

تتضح أهمية الدراسة من الجانب العلمي من خلال تناولها لمتغيرين في غاية الأهمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهما إدارة مخاطر السيولة والربحية حيث لا يوجد دراسات تناولت موضوع إدارة مخاطر السيولة وربطه بربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر - في حد علم الباحثة، وإجراء هذه الدراسة يعد مساهمة في حقل المعرفة الإدارية والبيئية حيث يلقي الضوء على أهمية دور إدارة مخاطر السيولة على تحسين ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية.

الأهمية العملية

تأتي أهمية التطبيق العملية على القطاع محل الدراسة لما سوف تمثله نتائج الدراسة كمقترحات هامة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معرفة مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية. العمل على توفير إطار علمي لدور إدارة مخاطر السيولة في تحسين ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يحسن من أداء تلك المشروعات.

مصطلحات الدراسة

سوف يتم السير في هذه الدراسة وفقاً للمفاهيم المحددة التالية:

1- إدارة مخاطر السيولة: تعرف بأنها نشاط يومي في المنظمة يوفر تقييماً شاملاً لتغطية وتوقيت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة على مدى الفترات السابقة لتقليل خطر عدم كفاية النقدية، ويتكون كذلك من القدرة على تلبية الاحتياجات المالية للشركة عند استحقاقها والتأكد من وجود أموال كافية في جميع الأوقات (Bassey et al., 2016, p.41).

2- الربحية : تعرف بأنها أحد المصادر الرئيسية لتوليد المال وتعرف محاسبياً بأنها مقدار الزيادة في الإيرادات الكلية عن المصروفات الكلية، واقتصادياً هي الزيادة في الثروة مضافاً إليها تكلفة الفرصة البديلة، وتعد الربحية هدف للمنشأة ومقياس للحكم علي كفاءتها(مرهج، وحمودة، 2014، ص332)

3- المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تعرف المشروعات المتوسطة بأنها" كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي 50 مليون جنية ولا يجاوز 200 مليون جنية، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأس ماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الاحوال 5 ملايين جنية ولا يجاوز 15 مليون جنية أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 3 ملايين جنية ولا يجاوز 5 ملايين جنية (قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر رقم152 لسنة 2020). أما المشروعات الصغيرة فتعرف بأنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس أنشطة اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية لا يقل رأس مالها عن 50 ألف جنية، ولا يجاوز مليون جنية، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 50 عاملاً(غلاب وهاشم، 2021، ص197)

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تعتبر كلاً من السيولة والربحية جانبان مهمان وحيويان للغاية بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فلا يمكن لأي مشروع سواء كان صغير أو متوسط البقاء على قيد الحياة في مجال الأعمال والتجارة بدون سيولة، وكذلك يمكن اعتبار المشروعات التي لا تحقق ربحاً بأنها مشروعات مريضة، وبالتالي سرعان ما تقشل وتموت في النهاية، وبالتالي أصبحت هناك حاجة ملحة لوجود إدارة مخاطر السيولة بهذه المشروعات، حتى يمكن الحفاظ على درجة كافية من السيولة لحسن سير العمليات التجارية لها، ولكن ليست السيولة المفرطة أي الأموال المتراكمة والتي لا تحقق أي ربح، وليست السيولة غير الكافية من ناحية اخرى والتي تؤثر على الجدارة الائتمانية لهذه المشروعات وتؤدي لتوقف عملية الانتاج وتعيق قدرتها على تحقيق الأرباح، وبالتالي تظهر الحاجة الملحة لإدارة مخاطر السيولة بكفاءة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل حسن سير الأعمال وتحقيق النجاح لها(Ehiedu,2014,p.82).

وفي إطار تحديد مشكلة الدراسة الحالية، قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية تمت عن طريق المقابلة الشخصية على عينة قوامها 30 مفردة من مالكي ومديري بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحي الكوثر بمحافظة سوهاج، وقد تمت في الفترة من 2021/11/01م حتى 2021/12/06م وذلك للمساعدة في التحديد الدقيق لمشكلة الدراسة، وكان الهدف من اجراء الدراسة الاستطلاعية معرفة مدي إدراك المسؤولين عن اتخاذ القرار في مجتمع الدراسة لتأثير إدارة مخاطر السيولة علي ربحية هذه المشروعات، وجاءت نتائج المقابلة الشخصية، لتؤكد إدراك مالكي ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية إدارة مخاطر السيولة

بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم وجود تطبيق علمي يعتمد على أسس علمية لإدارة مخاطر السيولة بهذه المشروعات.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثة عدم تطبيق إدارة مخاطر السيولة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من إدراك مالكي ومديري هذه المشروعات لأهمية إدارة مخاطر السيولة، وبناءً على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما هو أثر وجود إدارة مخاطر السيولة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة علي تحسين ربحيتها؟
ويتفرع من السؤال الرئيس السابق بعض الأسئلة الفرعية منها :

1- ما المقصود بإدارة مخاطر السيولة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

2- ما المقصود بربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

3- ما هو أثر إدارة مخاطر السيولة على ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة الحالية قياس أثر وجود إدارة مخاطر السيولة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة علي تحسين ربحيتها، ويتم ذلك من خلال تحقيق بعض الأهداف الفرعية منها:

1 - التعريف بإدارة مخاطر السيولة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2 - التعريف بربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3 - قياس أثر إدارة مخاطر السيولة على ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مناهج الدراسة

سيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال الإطلاع على الدراسات والابحاث السابقة في مجال إدارة مخاطر السيولة والربحية ودور إدارة مخاطر السيولة في تحسين ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمنهج الاستنباطي من خلال التفكير المنطقي؛ للوصول للعلاقة بين دور إدارة مخاطر السيولة والربحية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل، وأخيراً المنهج الإحصائي لإجراء الدراسة التطبيقية واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الفعلية لسلسلة زمنية مدتها 7 سنوات خلال الفترة من 2015م حتي 2021م، وتتمثل البيانات الاساسية لها في: التقارير السنوية للشركات، القوائم المالية للشركات، مواقع الشركات محل الدراسة على شبكة الانترنت.

الدراسات السابقة وتنمية فروض الدراسة

تعرض الباحثة مجموعة من الدراسات السابقة والتي تناولت متغيرات الدراسة الحالية (المتغير المستقل إدارة مخاطر السيولة، والمتغير التابع الربحية)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسات السابقة إلى الآتي:

المحور الأول: دراسات تناولت إدارة مخاطر السيولة

إهتمت دراسة (Mioducka & Małeczka (2019) بموضوع مخاطر السيولة ودور المعرفة المالية كأداة للتخفيف من حدته، للشركات الصغيرة والمتوسطة البولندية خلال الفترة من 2010-2019 أي توضيح طريقة إدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية بولندا، وتوصلت إلى الاستخدام القليل للإدارة اليومية للشركات الصغيرة والمتوسطة في بولندا للمعرفة المالية في موضوع مخاطر السيولة، وأن التعليم يساعد على الفهم والتعرف والتقليل من التهديدات المحتملة، ويعتبر عنصر حاسم واساسي لريادة الأعمال الفعالة، فالتعلم سيمكن رواد الأعمال من التعرف على الفرص المتاحة والخيارات.

في حين ركزت دراسة (Effiong & Ejabu (2020 في تأثير إدارة مخاطر السيولة على الأداء المالي لشركات السلع الاستهلاكية، وتوصلت لوجود تأثير كبير لإدارة مخاطر السيولة على الأداء المالي لشركات السلع الاستهلاكية النيجيرية، وأوصت بضرورة استخدام نهج إدارة مخاطر السيولة في السياسات الاستراتيجية وإطار العمل وتوصيله إلى جميع المستويات الوظيفية بهذه الشركات، وإنشاء ومراقبة لوحات التحذير من المخاطر وتقلب المخاطر في هذا القطاع نظراً لأهميته في الاقتصاد وأهمية السلع الاستهلاكية للمستويات المعيشية للمستهلكين.

وقدمت دراسة (Anand et al., (2020 قياس إدارة السيولة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة، وكانت أهم النتائج هي اعتماد الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفي والائتمان السوقي، وأن عمر الشركة والإدارة لهما دوراً مهماً في تأمين كل من تمويل البنك وائتمان السوق من الموردين والبائعين ومقدمي الخدمات، وأن غالبية الشركات اعتمدت على أموالهم الشخصية للتغلب على قضايا السيولة، وهو ما يعني وجود تحديات للسيولة قائمة وتحتاج معالجة من اصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما تظهر الحاجة إلى إدارة رأس المال العامل بكفاءة وفعالية حتى لا يتم تجميد الأموال في أصول ذات عائد منخفض ما يترتب عليه مشاكل في السيولة والربحية، وأوصت بضرورة التعلم والتحسين المستمر لضمان بقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل.

وناقشت دراسة الجعفري والجهيمي (2021) التعرف على أثر إدارة المخاطر المالية على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وتوصلت إلى ضعف السيولة وخطر سداد القروض تأتي في مقدمة المخاطر المالية التي تؤثر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة سبها بليبيا، وأوصت بضرورة وضع

استراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد تحليل واقعي ودقيق لبيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والوضع في الاعتبار المخاطر المالية التي تواجه هذه المشروعات.

واهتمت دراسة هوارى وحباب (2022) بتحديد أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة مخاطر السيولة في مؤسسات الاسمنت بالجزائر، حيث تعتبر السيولة ذات أهمية كبيرة في أي مؤسسة اقتصادية، بإعتبارها العمود الفقري لنشاط المؤسسة، وذلك لتجنب المخاطر المحتملة لها إما بحدوث فائض فيها أو نقص في حجمها، وتوصلت إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات لها دور هام، بل هي من أهم العوامل التي تساعد في تحديد مختلف مخاطر السيولة التي قد تتعرض لها المؤسسة والوقوف على أسبابها واقتراح أهم الحلول المناسبة لها، حيث تبين أنه هناك تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات على إدارة مخاطر المؤسسة.

ركزت دراسة Rocca et al., (2022) على أثر الاحتفاظ بمخزون نقدي على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الطاقة في القطاع الأوربي لعدد 27 دولة خلال الفترة من 2008-2015، أي دور الأداء البيئي في العلاقة بين سيولة الشركات وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت إلى أنه عندما تساعد الحكومات الشركات في استثمارات الطاقة فإن الاحتفاظ بالسيولة يعتبر غير مهم، وأن الاحتفاظ بمخزون نقدي يسهل نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الطاقة وذلك لتجنب فقدان الأعمال القيمة والتي يكون لها تأثير بيئي كبير، كما يسمح الاحتفاظ بالسيولة بإجراء استثمارات جديدة تزيد من أداء الشركة، حيث توفر السيولة قدر أكبر من المرونة المالية مما يجعل الاستثمارات أكثر سهولة، وتوصي الدراسة بأنه يجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تستثمر في مجال الطاقة في البلدان التي تدعم المبادرات البيئية.

المحور الثاني: دراسات تناولت الربحية

وأهتمت دراسة المصري وزغرب (2015) إلى التعرف على العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وربحية المشروعات الصناعية المدرجة ببورصة فلسطين خلال الفترة من 2010-2014، وتوصلت لوجود علاقة عكسية بين معدل العائد التشغيلي ومتوسط فترة التحصيل ودورة التحول النقدي، ووجود علاقة طردية بين حجم الاستثمار في رأس المال العامل وانخفاض مخاطر السيولة من جهة ومعدل العائد على الاصول من جهة أخرى، كما اثبتت عدم تأثير التمويل قصير الأجل على ربحية الشركات الصناعية المدرجة ببورصة فلسطين، وأوصت الدراسة بضرورة حث الشركات على تحسين كفاءة إدارة سيولتها النقدية وإيجاد بدائل استثمارية قصيرة الأجل ذات عوائد مجزية، واتباع سياسات استثمار تساهم في تخفيض مخاطر السيولة بهدف تعزيز المركز الائتماني.

وعرضت دراسة (Asfawu, 2019) تأثير إدارة رأس المال العامل على تحسين ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأثيوبيا، وتوصلت لوجود تأثير ايجابي لإدارة رأس المال العامل على الربحية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأوصت بضرورة تقليل فترة الاحتفاظ بالمخزون لأن ذلك يؤثر سلبياً على ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووجود إدارة دين مناسبة وتقليل فترة تحصيل المدين من خلال منح فترة ائتمان قصيرة وتقصير مدة الحساب المستحق للدفع بسبب طول فترة الذمم الدائنة لتأثيرها المادي على الربحية.

في حين ركزت دراسة (Briones et al., 2022) على فحص المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لديها وصول محدود للموارد المالية من الوسطاء الماليين في الاكوادور من خلال دراسة محددات مكونات التحويل النقدي والتدفقات النقدية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت إلى أن غالبية المشروعات تعتمد على رأس المال الثابت، وهو ما يعني أن غالبية اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتمدون في مواردهم على الاصول المتداولة والتي مكنتهم من تحقيق ربحية أعلى.

ولتوضيح أثر إدارة رأس المال على ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من 2012-2019 خلصت دراسة (Imene&Djamel, 2022) إلى أن لكل من دورة تحويل النقدية والدورة التشغيلية أثر موجب ذو دلالة احصائية على ربحية المؤسسة، الأمر الذي يدعو المؤسسة للعمل على الوصول للمستوى الأمثل لدورة تحويل النقدية التي يزيد ربحيتها ويعظم قيمتها.

المحور الثالث: دراسات تناولت العلاقة بين إدارة السيولة والربحية

ركزت دراسة (Ehiedu, 2014) على قياس أثر السيولة على ربحية بعض الشركات المدرجة بالبورصة النيجيرية وتوصلت لوجود علاقة ايجابية بين النسبة الحالية والربحية، ولا توجد علاقة بين رأس المال العامل والربحية بالشركات المدرجة بالبورصة ضمن العينة، وأوصت الدراسة بضرورة الحفاظ على مستوى معتدل من السيولة بهذه الشركات حيث يسمح ذلك على تحقيق أرباح كافية على استثماراتهم، ومحاولة ايجاد التوازن الأمثل بين السيولة والربحية بهذه الشركات.

حاولت دراسة (Ombworo, 2014) البحث في العلاقة بين السيولة والربحية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كينيا، وتوصلت لوجود تأثير ايجابي للسيولة على الربحية، والرافعة المالية لها تأثير ايجابي على الأداء، وبالتالي لا تؤثر الرافعة المالية على ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كينيا، وتوصلت أيضاً لوجود تأثير ايجابي لحجم المشروع والنمو على الربحية، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإدارة السيولة لتحسين مستوى ربحيتها.

ناقشت دراسة (Kontuš&Mihanović(2019) تحليل السيولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كرواتيا، والعلاقة بين السيولة الربحية، وتوصلت إلى قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة من النقد تعتبر مقبولة حيث لديها هامش أمان للحفاظ على صحتها المالية وتجنبها الصعوبات المالية المتعلقة بعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة المستحقة، كما توصلت الدراسة أن السيولة لها تأثير سلبي على الربحية، وأن ارتفاع مستوى الديون الناتج عن ارتفاع معدلات الفائدة وزيادة المخاطر سيقلل ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وركزت دراسة الرواشدة وسودة (2020) على أثر مخاطر السيولة على جودة الأرباح في بورصة عمان وتوصلت لوجود أثر لنسبة التداول على جودة أرباح الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان، وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات فاعلة في إدارة السيولة واستغلالها الفرص الاستثمارية ذات العوائد المناسبة لحجم المخاطر الناجم عن هذه الاستثمارات.

وناقشت دراسة (AbdelMegeid(2021) اختبار تأثير الإفصاح المحاسبي عن الرافعة المالية ووضع السيولة على ربحية السهم وعائد توزيعات الأرباح على عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2014-2019 وتوصلت لوجود تأثير إيجابي للربحية على عائد توزيعات الأرباح، وأن الرافعة المالية والسيولة لها ارتباط سلبي على ربحية السهم وعائد الأرباح، حيث تحتاج الشركات للحفاظ على مستوى سيولة كافي لسداد ديونها، وأن السيولة تؤثر سلباً على الأرباح، حيث يتم توزيع جزء منها على المستثمرين، وأوصت بأن يتجنب المستثمرون الذين يتوقعون توزيعات أرباح عالية الاستثمار في الشركات التي تتمتع بمستويات عالية من الديون حيث تقل احتمالية دفع هذه الشركات لأرباح الأسهم ومن المرجح أن تحتفظ بأموالها المتاحة لتسوية التزامات ديونها المستقبلية.

وللتعرف على محددات ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير المالية المدرجة ببورصة المملكة المتحدة لعدد 93 شركة خلال الفترة من 2012-2020 توصلت دراسة Youssef et al., (2022)، أن الربحية تلعب دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والنمو، وتوصلت لوجود تأثير كبير لكفاءة السيولة والرافعة المالية على الربحية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية)، وأوصت باتباع ممارسات الإدارة المالية وذلك لضمان أداء تنظيمي ملائم ومستدام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التعليق على الدراسات السابقة

- توصلت أغلب الدراسات لوجود أهمية كبيرة لإدارة مخاطر السيولة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تؤثر على نجاحها، كما تعتبر العمود الفقري لنشاطها، وذلك لتجنب المخاطر المحتملة (الجعفري، والجهني، 2021؛ هوارى وحبارة، 2022).
- كما توصلت أغلب الدراسات لأهمية التعلم لإدارة مخاطر السيولة للتعرف على التهديدات المحتملة وضمان البقاء والاستمرارية واعتمادها كإطار عمل ونهج في السياسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (Mioducka & Małecka, 2019; Effiong & Ejabu, 2020; Anand et al., 2020).
- توصلت بعض الدراسات للتأثير الإيجابي لرأس المال العامل ودورة تحويل النقدية والدورة التشغيلية على الربحية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والبعض الآخر لعدم وجود تأثير للتمويل قصير الأجل على الربحية لهذه المشروعات (المصري وزغرب، 2015؛ Imene & Djamel, 2022; 2015; Asfawu, 2019).
- توصلت أغلب الدراسات التي تناولت العلاقة بين السيولة والربحية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لوجود تأثير إيجابي للسيولة على الربحية (Ombworo, 2014; Youssef et al., 2022)، في حين توصلت إحدى الدراسات لوجود تأثير سلبي للسيولة على الربحية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (Kontuš & Mihanović, 2019).
- ساعدت الدراسات السابقة الباحثة في تحديد الفجوة البحثية، واختلاف دراستها عن الدراسات السابقة، وتحديد محاور الدراسة، وتكوين الإطار النظري لها، وبناء أداة الدراسة، واختيار الطرق الواجب استخدامها، وكيفية تحليل البيانات، والتعليق على النتائج.
- تمثلت الفجوة البحثية في عدم تناول الدراسات السابقة لإدارة مخاطر السيولة على تحسين ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية، حيث تناولت أغلب هذه الدراسات مخاطر السيولة وتحليل السيولة والربحية بصورة غير مباشرة، في حين تناقش الدراسة الحالية بصورة مباشرة أثر إدارة مخاطر السيولة على تحسين ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية، بهدف استخلاص مجموعة من النتائج التي يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً في منهج إدارة مخاطر السيولة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية.

فروض الدراسة

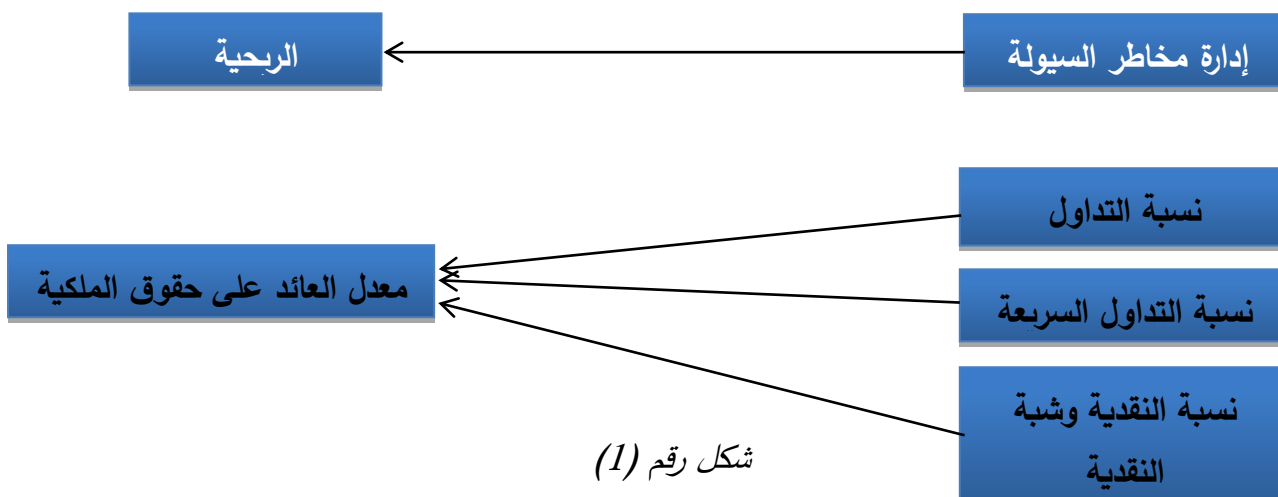
- في ضوء مشكلة وهدف الدراسة وعرض وتقييم الدراسات السابقة أمكن للباحثة صياغة فروض الدراسة، حيث يتمثل الفرض الرئيس للدراسة في:
 - لا يوجد تأثير جوهري لإدارة مخاطر السيولة على تحسين ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة.

وينبثق عن الفرض الرئيس الفروض الفرعية التالية:

- 1 - لا يوجد تأثير جوهري لنسبة التداول على تحسين معدل العائد على الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة.
- 2 - لا يوجد تأثير جوهري لنسبة التداول السريعة على تحسين العائد على الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة.
- 3 - لا يوجد تأثير جوهري لنسبة النقدية وشبه النقدية على تحسين العائد على الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة.

نموذج الدراسة

ويمكن توضيح نموذج الدراسة الذي يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (1)

أثر إدارة مخاطر السيولة على تحسين الربحية

المصدر: من إعداد الباحثة.

منهج الدراسة

تعرض منهجية الدراسة التطبيقية كل من مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطرق قياسها، وحدود الدراسة، واختبار صحة العلاقات باستخدام الارتباط والانحدار الخطي المتعدد والانحدار الخطي البسيط. مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصغيرة والمتوسطة المدرجة والمتداول أسهماها ببورصة النيل المصرية والبالغ عددها 30 شركة وفقاً للبيانات المعلنة على موقع بورصة النيل على الإنترنت، وتم اختيار العينة في ضوء المحددات التالية:

- أن التقارير والقوائم المالية متاحة على مواقع الشركات على شبكة المعلومات الدولية - الانترنت عن فترة 7 سنوات (من 2015م حتى 2021م) والتي تغطيها الدراسة.
 - أن يتم تداول أسهم الشركة بالبورصة خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة من 2015 حتى 2021.
- وقد أسفرت تلك المحددات عن عينة تتكون من 10 شركة (حيث أمكن توفير البيانات المطلوبة) بنسبة 33.34% من مجتمع الدراسة.

متغيرات الدراسة وطرق قياسها

يمكن تحديد متغيرات الدراسة وطرق قياسها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1) متغيرات الدراسة وطرق قياسها.

رمز المتغير	المتغير	طريقة القياس	المصدر
إدارة مخاطر السيولة			
X ₁	نسبة التداول	مجموع الاصول المتداولة / مجموع الخصوم المتداولة	(هندي، 2014)
X ₂	نسبة التداول السريعة	(الاصول المتداولة - المخزون السلعي) / الخصوم المتداولة	
X ₃	نسبة النقدية وشبه النقدية	(النقدية + شبه النقدية) / الخصوم المتداولة	
الربحية			
Y ₁	العائد على الاستثمار	صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع الاصول	(هندي، 2014)

المصدر: من إعداد الباحثة.

حدود الدراسة

- تتمثل حدود الدراسة في الآتي:
- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على قياس أثر إدارة مخاطر السيولة علي تحسين ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية.
 - الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة المقيدة ببورصة النيل المصرية.
 - الحدود الزمانية: تتمثل في الفترة من 2015م حتى عام 2021م (7 سنوات) ويرجع اختيار هذه الفترة الي أن التقارير والقوائم المالية المتاحة على مواقع الشركات على شبكة المعلومات الدولية للشركات محل الدراسة تغطي هذه الفترة.

اختبار صحة العلاقات باستخدام الارتباط والانحدار الخطي المتعدد

في هذا الجزء سوف يتم دراسة مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير المتغيرات المستقلة، وتحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير كل متغير مستقل على حده، وذلك كما يلي:

مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

يوضح الجدول رقم (2) تحليل علاقات الارتباط بين إدارة مخاطر السيولة والربحية من خلال الاعتماد على أسلوب تحليل ارتباط بيرسون الذي يهدف لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين إدارة مخاطر السيولة والربحية، فضلاً عن تقدير المساهمة النسبية لتلك المتغيرات، على النحو التالي:

جدول رقم (2) قيم الارتباط بين إدارة مخاطر السيولة.

الربحية (العائد على الاستثمار) Y_1		المتغيرات المستقلة (إدارة مخاطر السيولة)	رمز المتغير
معامل الارتباط	مستوى الدلالة		
.506**	0.00	نسبة التداول	X_1
.783**	0.00	نسبة التداول السريعة	X_2
.871**	0.00	نسبة النقدية وشبه النقدية	X_3

المصدر: من إعداد الباحثة. ** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

ومن الجدول السابق يتضح الآتي:

أظهرت نتائج ارتباط بيرسون أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بدرجة ثقة 95% بين العائد على الاستثمار Y_1 كمتغير تابع مع المتغيرات المستقلة، وجميع العلاقات طردية حيث أن إشارة معامل الارتباط موجبة.

تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير المتغيرات المستقلة

يمكن اختبار الفرض الرئيسي والقاتل بأنه "لا يوجد تأثير جوهري لإدارة مخاطر السيولة على تحسين ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة" عن طريق تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبيان مدى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3) نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

معامل التحديد R^2	F. test		t. test		المعاملات المقدرة β_i	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
0.588	.000	45.66	0.00	3.906	0.478	الثابت
			0.00	8	0.041	نسبة التداول
			0.00	7.827	0.415	نسبة التداول السريعة
			0.001	3.47	0.021	نسبة النقدية وشبه النقدية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

من التحليل السابق يتضح الآتي:

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد المتغير المستقل (نسبة التداول - نسبة التداول السريعة - نسبة النقدية وشبه النقدية) على العائد على الاستثمار ، وذلك بناءً على معنوية إختبار (T) حيث نجد أن مستوى الدلالة أقل من (5%) لهذه الأبعاد، كما أكدت على ذلك إحصاءات إختبار (F) والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (5%) ، أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي وذو دلالة عالية.
 - يلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.588) أي أن عناصر المتغير المستقل مجتمعة تفسر (59%) من التغير الكلي في المتغير التابع (العائد على الاستثمار) ، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي .
 - جاء بعد نسبة التداول السريعة في المرتبة الأولى في التأثير على المتغير التابع حيث سجلت القيمة المقدرة لمعامل الانحدار β_i 0.415 وجاء بعد نسبة التداول في المرتبة الثانية بقيمة معامل انحدار 0.041 ثم بعد نسبة النقدية وشبه النقدية بمعامل انحدار 0.021 .
- وبناءً على نتائج الجدول السابق يتم رفض الفرض الرئيس للدراسة، حيث تلاحظ أن هناك تأثير جوهري لإدارة مخاطر السيولة على تحسين ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة.

تحليل الانحدار الخطي البسيط

وقد قامت الباحثة بقياس تأثير كل بعد من أبعاد المتغير المستقل على حده في كل فرض فرعى وكانت النتيجة كالتالي:

نتائج اختبار الفرض الأول:

ينص هذا الفرض على أنه: " لا يوجد تأثير جوهري لنسبة التداول على تحسين معدل العائد على الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة ".
وقد تطلب اختبار هذا الفرض، استخدام تحليل الانحدار البسيط، ويوضح الجدول رقم(4) نتائج اختبار هذا الفرض:

جدول رقم (4) تحليل الانحدار الخطي البسيط لنسبة التداول كمتغير مستقل على تحسين معدل العائد.

معامل التحديد R ²	F. test		t. test		المعلمة المقدره β_i	على الاستثمار كمتغير تابع المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
0.313	.000	44.673	0.000	-5.636	-0.388	الثابت
			0.000	6.684	0.058	نسبة التداول

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات. $P < .001***$

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة التداول على تحسين معدل العائد على الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة، وذلك بناءً على معنوية إختبار (T) حيث نجد أن مستوى الدلالة أقل من (1%)، وايضاً معنوية الثابت حيث نجد أن مستوى الدلالة أقل من (1%)، كما أكدت على ذلك إحصاءات إختبار (F) والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (1%)، أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي وذو دلالة عالية.
- يلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R²) بلغت (0.313) أي أن المتغير المستقل (نسبة التداول) يفسر (31%) من التغير الكلي في المتغير التابع (معدل العائد على الاستثمار)، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي .

وبناءً على نتائج الجدول السابق نرفض فرض عدم ونقبل الفرض البديل ، أي هناك يوجد تأثير جوهري لنسبة التداول على تحسين معدل العائد على الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة.

نتائج اختبار الفرض الثاني

ينص هذا الفرض على أنه " لا يوجد تأثير جوهري لنسبة التداول السريعة على تحسين معدل العائد على الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة ".
وقد تطلب اختبار هذا الفرض، استخدام تحليل الانحدار البسيط، ويوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار هذا الفرض

جدول رقم (5) تحليل الانحدار الخطى البسيط لنسبة التداول السريعة كمتغير مستقل على تحسين معدل العائد على الاستثمار كمتغير تابع.

معامل التحديد R^2	F. test		t. test		المعاملات المقدره β_i	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
0.505	.000	99.795	0.002	3.154	0.057	الثابت
			0.000	9.990	0.20	نسبة التداول السريعة

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات. $P < .001^{***}$

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- وجود تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة التداول السريعة على تحسين معدل العائد على الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة، وذلك بناءً على معنوية إختبار (T) حيث نجد أن مستوى الدلالة أقل من (1%)، وايضاً معنوية الثابت حيث نجد أن مستوى الدلالة أقل من (1%)، كما أكدت على ذلك إحصاءات إختبار (F) والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (1%) ، أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي وذو دلالة عالية.

- يلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.505) أي أن المتغير المستقل (نسبة التداول السريعة) يفسر (51%) من التغير الكلي في المتغير التابع (معدل العائد على الاستثمار)، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي .

وبناءً على نتائج الجدول السابق نرفض فرض عدم ونقبل الفرض البديل، أي هناك تأثير جوهري لنسبة التداول السريعة على تحسين معدل العائد على الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية.

نتائج اختبار الفرض الثالث

ينص هذا الفرض على أنه " لا يوجد تأثير جوهري لنسبة النقدية وشبه النقدية على تحسين معدل العائد على الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة ".
وقد تطلب اختبار هذا الفرض، استخدام تحليل الانحدار البسيط، ويوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار هذا الفرض:

جدول رقم (6) تحليل الانحدار الخطي البسيط لنسبة النقدية وشبه النقدية كمتغير مستقل على تحسين معدل العائد على الاستثمار كمتغير تابع.

معامل التحديد	F. test		t. test		المعلمة المقدره β_i	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
R^2						
0.25	.000	33.722	0.046	-2.025	-0.059	الثابت
6			0.000	5.807	0.023	نسبة النقدية وشبه النقدية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات. $P < .001***$

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- وجود تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة النقدية وشبه النقدية على تحسين معدل العائد على الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة، وذلك بناءً على معنوية إختبار (T) حيث نجد أن مستوى الدلالة أقل من (1%)، وايضاً معنوية الثابت حيث نجد أن مستوى الدلالة أقل من (5%)، كما أكدت على ذلك إحصاءات إختبار (F) والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (1%) ، أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي وذو دلالة عالية جداً.

- يلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.256) اي أن المتغير المستقل (نسبة النقدية وشبه النقدية) يفسر (26%) من التغير الكلي في المتغير التابع (معدل العائد على الاستثمار)، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي .

وبناءً على نتائج الجدول السابق نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي هناك تأثير جوهري لنسبة النقدية وشبه النقدية على تحسين معدل العائد على الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة.

نتائج الدراسة

1- رفض الفرض الرئيس للدراسة والقائل " لا يوجد تأثير جوهرى لإدارة مخاطر السيولة على تحسين ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة" عن طريق تحليل الانحدار الخطى المتعدد لبيان مدى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وقد أسفرت النتائج على أن عناصر المتغير المستقل مجتمعة تفسر (59%) من التغير الكلي في المتغير التابع (العائد على الاستثمار) ، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائى.

2- رفض الفرض الفرعى الأول للدراسة والذي ينص على أنه " لا يوجد تأثير جوهرى لنسبة التداول على تحسين معدل العائد على الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة "، ولإختبار هذا الفرض، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، وقد أسفرت النتائج عن وجود علاقة ارتباط جوهرية موجبة بين المتغيرات، حيث أن المتغير المستقل (نسبة التداول) يفسر (31%) من التغير الكلي في المتغير التابع (معدل العائد على الاستثمار)، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائى.

3- رفض الفرض الفرعى الثانى للدراسة والذي ينص على أنه " لا يوجد تأثير جوهرى لنسبة التداول السريعة على تحسين معدل العائد على الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة "، ولإختبار هذا الفرض، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، وقد أسفرت النتائج عن وجود علاقة ارتباط جوهرية موجبة بين المتغيرات، حيث أن المتغير المستقل (نسبة التداول السريعة) يفسر (51%) من التغير الكلي في المتغير التابع (معدل العائد على الاستثمار)، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائى.

4- رفض الفرض الفرعى الثالث للدراسة والذي ينص على أنه " لا يوجد تأثير جوهرى لنسبة النقدية وشبه النقدية على تحسين معدل العائد على الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة "، ولإختبار هذا الفرض، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، وقد أسفرت النتائج عن وجود علاقة ارتباط جوهرية موجبة بين المتغيرات، حيث أن المتغير المستقل (نسبة النقدية وشبه النقدية) يفسر (26%) من التغير الكلي في المتغير التابع (معدل العائد على الاستثمار)، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائى.

توصيات الدراسة

في ضوء ما خرج من الدراسة من نتائج يمكن طرح بعض المقترحات والتوصيات التي تأمل الباحثة أن تسهم في تعزيز دور إدارة مخاطر السيولة في تحسين ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية، وتتمثل هذه التوصيات في الآتي:

- توصي الباحثة بأن تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة بإستحداث إدارة للمخاطر المالية بصفة عامة وإدارة لمخاطر السيولة بصفة خاصة، وذلك لتحسين مستوى ربحيتها.
- توصي الباحثة بأن تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة باتباع ممارسات الإدارة المالية في عملياتها وأنشطتها وذلك لضمان أداء تنظيمي ملائم ومستدام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توصي الباحثة بأن تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية محل الدراسة بضرورة تبني سياسات فاعلة في إدارة مخاطر السيولة حتى تتمكنها من استغلال الفرص الاستثمارية ذات العوائد المناسبة لحجم المخاطر الناجم عن هذه الاستثمارات.
- كما توصي الباحثة بضرورة الحفاظ على مستوى معتدل من السيولة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل محل الدراسة، حيث يسمح ذلك على تحقيق أرباح كافية على استثماراتهم، ومحاولة ايجاد التوازن الأمثل بين السيولة والربحية بهذه المشروعات.

مقترحات بدراسات مستقبلية

تناولت الدراسة الحالية أثر إدارة مخاطر السيولة على تحسين ربحية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل المصرية، وفي ضوء نتائج الدراسة الحالية يمكن تقديم بعض المقترحات لدراسات مستقبلية وذلك على النحو التالي:

- إجراء ذات الدراسة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع إدخال متغيرات وسيطة كسمعة المشروع، ومقارنة النتائج مع الدراسة الحالية، والتعرف على اسباب اختلاف النتائج في حال وجودها.
- إجراء ذات الدراسة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع إدخال متغيرات تابعة أخرى كسعر السهم أو القيمة السوقية للمشروع، ومقارنة النتائج مع الدراسة الحالية، والتعرف على اسباب اختلاف النتائج في حال وجودها.

- تطبيق نموذج الدراسة ومتغيراتها على بورصة أخرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خارج جمهورية مصر العربية للتحقق من موثوقية النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الجعفري، محمد الناجي، والجهيمي، احمد أبوخنجر محمد.(2021). " إدارة المخاطر المالية وأثرها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة سبها ليبيا 2010-2019م". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية: 5(22):114-143.
- الرواشدة، علاء نضال، وسودة، محمد زكريا.(2020). " أثر المخاطر المالية على جودة الأرباح في الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان"،(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الإسراء الخاصة، عمان.
- المصري، محمد زيدان، وزعرب، حمدي شحده محمود.(2015). " العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تحليلية" (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة. غزة.
- حجايحي، سعاد، ومحمدي، نور الهدي.(2020) " أثر إدارة مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة 2012- 2016" (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح ورقلة.الجزائر .
- غلاب، ياسر محمود أحمد عبدالرحمن، وهاشم، محمد رجب صديق.(2021). مبادرة الشمول المالي ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:دراسة حالة جمهورية مصر العربية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا: 17(3):191-210.
- مرهج، منذر، وحمودة، عبد الواحد حمودة، ومرزيق، رامي أكرم (2014). " تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية"، مجلة جامعة تشرين: 36(2): ص 325-345.
- هندي ، منير إبراهيم.(2014) . الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر. ط9. المكتب العربي الحديث. القاهرة.
- هوارى، قرناش، وحبارة، عبدالرازق.(2022). " أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة مخاطر السيولة بمؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف". مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال: 8(2):9-27.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Abdel Megeid, N.S. (2021). Accounting Disclosure for financial instruments:financial leverage risk and liquidity and their impact on earnings per share and dividends yield.-2،1، 35.
- Akomeah, M. O. Kong, Y. S. Xuhua, Hu, and S. O. Afriyie. (2017). "Bearing of credit risk management on financial performance: evidence from financial institutions in Ghana". American Journal of Multidisciplinary Research, : (2): 150 -160.

- Anand, T., Kapur, M., Banerjee, A., & Riaz, S. (2020). Qualitative Analysis into Liquidity Management by SMES in the UAE . *International Journal of Small Business and Entrepreneurship Research*:8(4): 23-33.
- Asfawu, A. (2019). Impact of Working Capital Management on Profitability of Small and Medium Scale Enterprises (SMES). *Srusti Management Review*: 12(2): 97-107.
- Bassey, F., Tobi, E., Bassey, I. and Ekwere. R. (2016). “Liquidity management and the performance of banks in Nigeria”. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*:6(1): 41-48.
- Bhunia, A. (2010). A trend analysis of liquidity management efficiency in selected private sector Indian steel industry. *International Journal of research in commerce and management*: 1(5): 618-628.
- Briones, O. F., Camino-Mogro, S. M., & Navas, V. J. (2022). Working capital, cash flow and profitability of intensive MSMEs: evidence from Ecuador. *Journal of Entrepreneurship in Emerging Economies*, (ahead-of-print).
- Ehiedu, V. C. (2014). “The Impact of liquidity on the profitability of some selected companies: the financial statement analysis (FSA) approach”. *Research Journal of Finance and Accounting*, : 5(5): 72-8.
- Effiong, S. A. and Ejabu, F. E. (2020). Liquidity risk management and financial performance: are consumer goods companies involved. *International Journal of Recent Technology and Engineering*: 9(1): 580-589.
- Imene, K., and Djamel, M.(2022). Effect of Working Capital Management on Profitability of SMEs – Evidence from Algeria-,*Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies* :9(2): 230-248.
- Kontuš, E., & Mihanović, D. (2019). Management of liquidity and liquid assets in small and medium-sized enterprises. *Economic research-Ekonomska istraživanja*: 32(1): 3247-3265.
- La Rocca, T., La Rocca, M., Fasano, F., & Cariola, A. (2023). Does a country's environmental policy affect the value of small and medium sized enterprises liquidity in the energy sector?. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*: 30(1): 277-290.
- Mioducka, M., & Małecka, J. (2019). The Use of Financial Products in Liquidity Risk Management by SMEs. In *Balkan Region Conference on Engineering and Business Education* :3(1) :273-281.
- Muriithi, J.G. and K. M. Waweru. (2017). “Liquidity risk and financial performance of commercial Banks in Kenya”. *International Journal of Economics and Finance*, :9(3): 256 – 265.
- Ombworo, E. O. (2014). The effect of liquidity on profitability of small and medium size enterprises in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).

- Youssef, I. S., Salloum, C., & Al Sayah, M. (2022). The determinants of profitability in non-financial UK SMEs. *European Business Review*, (ahead-of-print).

The impact of liquidity risk management on improving the profitability of small and medium enterprises, an applied study

Summary:

This study aims to identify the effect of liquidity risk management on improving profitability of small and medium enterprises by applying it to the companies listed on the Egyptian Nile Stock Exchange. During the period from 2015 to 2021 for a sample of 10 companies, using the liquidity risk management measures represented in the trading ratio, the quick trading ratio, the cash and semi-cash ratio, and the measurement of profitability by the rate of return on investment. The multiple regression analysis method was used to test the hypotheses of the study. Through An Applied study, the researcher reached the rejection of the main hypothesis of the study, which states that "there is no significant effect of liquidity risk management on improving profitability of small and medium enterprises listed on the Egyptian Nile Stock Exchange." Based on the results of the study, a number of recommendations and proposals were presented. Future research horizons were also presented.

Keywords: Liquidity risk management, Profitability, Small and medium enterprises, The Egyptian Nile Stock Exchange.